

تحرك عاجل

محاكمات "الأمن الوطني" تقضي بأحكام السجن مدى الحياة

حكمت عُمان على ستة متهمين بالسجن مدى الحياة لإدانتهم بـ"المساس باستقلال البلاد أو وحدتها أو سلامة أراضيها" بعد محاكمات فادحة الجور. واستندت التهم لتصفحهم المعتاد على الإنترنت فيما يتعلق بمحافظة مسندم في عمان وقبيلة الشحوح التي تقطنها. وفي أعقاب المحاكمة، ظهرت مزاعم جدية بتعرضهم للتعذيب؛ بيد أن إحدى محاكم الاستئناف أيدت الأحكام النهائية في ظل إجراءات موجزة؛ ولا يمكن التقدم بالمزيد من الطعون ضد هذه الأحكام.

لا حاجة إلى المزيد من المناشدات. وجزيل الشكر لمن أرسل المناشدات.

ينتمي المتهمون الستة لقبيلة الشحوح؛ وأربعة منهم من محافظة مسندم، واثنان من الإمارات العربية المتحدة عبر الحدود. وحُكم عليهم جميعًا بالسجن مدى الحياة على ("السجن المطلق" بمصطلح القانون العماني) إثر الأحكام النهائية التي صدرت بين 27 أغسطس/آب و5 نوفمبر/تشرين الثاني 2018.

واستندت أحكام الإدانة إلى المادة 125 من قانون الجزاء، التي تنص على السجن مدى الحياة أو الإعدام لـ"كل من ارتكب عمدًا فعلاً يؤدي إلى المساس باستقلال البلاد أو وحدتها أو سلامة أراضيها"؛ واستندت كذلك إلى المادة 19 من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، التي تجرم نشر (أو حتى حيازة) مواد على الإنترنت من شأنها "المساس بالقيم الدينية أو النظام العام". وكان من بين المزاعم التي أُثِّرت بحق المتهم محمد عبد الله الشحي أنه حاول التواصل مع منظمات دولية، تضمنت منظمة العفو، بشأن الوضع في مسندم.

كما أفاد سجناء آخرون بأنهم قد أُكْرهوا على الإدلاء بـ"اعترافات" باستخدام أساليب للإيذاء، تضمنت إرغامهم على البقاء في أوضاع مجهدة لفترات تراوحت بين ثلاثة وستة أيام متتاليين، وشتى ضروب الاعتداء الحسي (حرمانهم من النوم وتعريضهم على فترات ممتدة للإضاءة الشديدة، وللظلام الدامس

و/أو الضوضاء الصاخبة). ويُزعم أن بعض المتهمين واجهوا صعوبة في السير بعد ذلك، كما ورد أنه تعين نقل أحدهم إلى مستشفى تابعة للشرطة لتلقي العلاج.

وعقب إصدار الأحكام، نُقل المتهمون إلى سجن سمائل الذي يقع وسط الجبال الممتدة إلى غرب مسقط، وتتسم أوضاعه بالرداءة. فلا تُقدم وجبات الطعام المناسبة للزلاء الذين يعانون من مرض السكري، ويتلقى كل سجين زياً متهاكاً في العام الواحد؛ كما أن السجناء المصابين بالأمراض لا يتلقون الأدوية الموصوفة لهم، بل وتُقرض قيود على استخدامهم لمستوصف السجن الذي يحتوي على مخزونات محدودة من الدواء. واحتُجز كلٌّ من راشد سعيد الشحي ومحمد عبدالله الشحي ومحمد سليمان الشحي قيد الحبس الانفرادي لعدة أسابيع، ويحتجزوا الآن بمجمع للزنازين يؤوي 220 سجيناً. كما مُنع السجناء الستة من التواصل مع أسرهم لمدة ثلاثة أسابيع في يناير/كانون الثاني 2019.

وقد تقدم جميع المتهمين بطعون ضد الأحكام الصادرة بحقهم، إلا أن المحكمة رفضتهم جميعاً في إطار إجراءات موجزة في 29 يناير/كانون الثاني 2019. ولم تُعقد أي جلسات موضوعية بالمحكمة، كما لم يُبلغ أيٌّ من المحكوم عليهم بقرار المحكمة؛ واكتشف محاميهم الأمر لاحقاً بعد مرور أسابيع حينما ذهب للاستفسار عما آل إليه وضع القضية؛ ولا يمكن التقدم بالمزيد من الطعون.

وقد بعث أعضاء منظمة العفو الدولية برسائل إلى السلطات العمانية للاحتجاج على معاملة السجناء، وقد أثارت الأمانة الدولية للمنظمة القضية رسمياً مع [اللجنة العمانية لحقوق الإنسان](#). وستواصل منظمة العفو الدولية مراقبة القضية والدعوة إلى الإفراج عن السجناء.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: علي أحمد الشحي، وعلى محمد الشحي، ومحمد عبدالله الشحي، ومحمد سليمان الشحي، وعارف سلطان الشحي، وراشد سعيد الشحي (جميعهم ذكور)
هذا التحديث الثالث والأخير للتحرك العاجل UA 121/18
رابط التحرك العاجل السابق:

<https://www.amnesty.org/download/Documents/MDE2091272018ENGLISH.pdf>

[H.pdf](#)